الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/EX(44)/3
24 July 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

**مجلس التجارة والتنمية**
**الدورة التنفيذية الرابعة والأربعون**
جنيف، ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨

# تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الرابعة والأربعين

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨

## أولاً – افتتاح الدورة

١- افتتح الدورة السيد بيتكو دراغانوف (بلغاريا)، رئيس مجلس التجارة والتنمية.

### ألف – البيانات الافتتاحية

### موجز الرئيس

٢- قدم الأمين العام للأونكتاد بياناً استهلالياً قال فيه إن عمل المنظمة سيتركز في السنوات الأربع القادمة على النمو والتكامل التجاري. ففيما يتعلق بالنمو، حدد المجالات الآتية باعتبارها أساسية لاستراتيجيات التنمية الأفريقية: الاستثمار، لا سيما في ضوء حصة أفريقيا المحدودة جداً من الاستثمار الأجنبي المباشر؛ والقدرة الإنتاجية؛ والبنية الأساسية؛ والزراعة؛ والنمو الشامل، مما يعني زيادة الاستفادة من إمكانات النساء والشباب؛ وتسخير المعرفة، خاصة في مجالي العلم والتكنولوجيا. وفيما يتعلق بالتكامل التجاري، قال إن تركيز الأونكتاد ينبغي أن ينصب على ما يلي: القضايا ذات الصلة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف، خاصة الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة لأقل البلدان نمواً، ومبادرة المعونة من أجل التجارة، وجدول أعمال الدوحة للتنمية، واتفاقات الشراكة الاقتصادية؛ وبناء القدرات على الصعيد الوطني؛ والتكامل الإقليمي؛ والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ والسلع الأساسية؛ ووضع المعايير، في مجال الزراعة العضوية على سبيل المثال.

٣- وفي المناقشة العامة التي تلت بيان الأمين العام، أشار العديد من المندوبين إلى اتجاهات التنمية العامة في أفريقيا قبل إبداء آرائهم في أنشطة الأونكتاد الخاصة بأفريقيا. فذكروا أن المجتمع الدولي كان قد أبدى قلقه إزاء الوضع في أفريقيا، وأن المعونة التي قدمها المانحون التقليديون لم تتمشى مع ذلك مع التزاماتهم العامة. ونظراً إلى أن معظم البلدان الأفريقية ليست على المسار السليم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فقد شدد العديد من المندوبين على الحاجة إلى زيادة دعم الأنشطة التي تنفذ لفائدة أفريقيا. وأشير إلى أن حالات الطوارئ المتعددة التي حدثت في أفريقيا وقد عززت الشعور بالتضامن بين البلدان الأفريقية.

٤- وألقى أحد المندوبين الضوء على التقدم السريع الذي شهدته الروابط بين بلدان الجنوب النامية الأفريقية والآسيوية، ليس في العلاقات التجارية والاستثمارية القائمة بينها فحسب، بل وفي أنشطة التعاون التقني أيضاً. وأشير أيضاً إلى أن مؤتمر طوكيو الدولي السادس للتنمية الأفريقية المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٨، ومؤتمر قمة مجموعة الـ ٨ المعقود في هوكايدو تويا كو، في تموز/يوليه ٢٠٠٨، قد أبرز بوضوح مدى حرص المانحين التقليديين، لا سيما البلد المضيف، اليابان، على تحقيق التنمية في أفريقيا. واستُرعي الانتباه إلى أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أكدت مجدداً في الآونة الأخيرة هدفها الجماعي المتمثل في تخصيص مساعدة إنمائية رسمية نسبتها ٠,٥٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٠، و٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٣. ومع ذلك، ألقى العديد من المندوبين من البلدان النامية الضوء على الحاجة الملحة إلى توفير معونة فورية إلى الأفارقة عبر برامج المعونة الغذائية، لأن أشد المتضررين من تصاعد أسعار الغذاء والطاقة في العالم في الوقت الحاضر يوجدون في أفريقيا.

٥- وشعر العديد من المندوبين بأن نتائج الدورة الثانية عشرة للأونكتاد - إعلان أكرا واتفاق أكرا - عكست زخماً متجدداً من المجتمع الدولي، بما فيه المانحون التقليديون، لمساعدة البلدان النامية. وأعرب معظم المندوبين الذين ألقوا بيانات عن تقديرهم للأونكتاد على اضطلاعه بمجموعة كبيرة من الأنشطة لفائدة أفريقيا، بما فيها البحوث وتحليل السياسات والتعاون التقني. واعترفوا بالمزايا العملية لبرامج التعاون التقني في أفريقيا التي تحتوي على عناصر خاصة ببناء القدرات في مجال التجارة. وشجع المندوبون من كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية الأونكتاد على مواصلة تلك البرامج قصد المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأبرز العديد من المندوبين أهمية السلع الأساسية، وهو موضوع استرعى قدراً كبيراً من الاهتمام في الآونة الأخيرة لوثاقة صلته بالأمن الغذائي وتيسير التجارة والاستثمار. وأعرب بعض المندوبين، من البلدان النامية خاصة، عن دعمهم لزيادة الموارد المتاحة لعمل الأونكتاد في مجال السلع الأساسية.

## ثانياً - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ١ من جدول الأعمال)

٦- أقر المجلس في جلسته الافتتاحية العامة جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة TD/B/EX(44)/1. وبناء عليه، كان جدول أعمال الدورة التنفيذية كما يلي:

١- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٢- الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا

٣- المسائل التي تتطلب إجراءً من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة:

(أ) جدول أعمال الدورة الأولى للجنة التجارة والتنمية

(ب) جدول أعمال الدورة الأولى للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

(ج) مواضيع لاجتماعات الخبراء

٤- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:

- الجدول الزمني المؤقت لاجتماعات الفترة المتبقية من عام ٢٠٠٨ ولعام ٢٠٠٩

٥- مسائل أخرى

٦- تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الرابعة والأربعين

## ثالثاً - الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٧- أطلع مدير الشعبة المعنية بأفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة المجلس على الأنشطة التي نفذها الأونكتاد العام الماضي لصالح أفريقيا، كما ورد وصفها في الوثيقة TD/B/EX(44)/2. وقال إن أنشطة الأونكتاد قد ركزت أساساً وستظل تركز على أفريقيا، عملاً بالولايات المعزَّزة الناشئة عن اتفاق أكرا. فاستمرار طلب البلدان الأفريقية أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني - بما فيها النظام الآلي للبيانات الجمركية، ونظام رصد الديون والتحليل المالي، والدعم في مجال المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية وخدمات الموانئ - إنما هو مؤشر إيجابي على فائدتها. وأشار إلى أن تحسن أداء أفريقيا في مجال الصادرات كان محدوداً لأن الاهتمام قد انصب على خفض تدخل الحكومة في الاقتصاد دون التصدي للمشاكل البنيوية المرتبطة بالإنتاج وتسويق الصادرات في قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية. وينبغي أن يتحول التركيز الآن لتخفيف تلك المشكلات. وتحقيقاً لذلك، أدرجت نتائج بحوث الأونكتاد في كيفية تحسين البلدان الأفريقية لأدائها الاقتصادي بتسخير مواردها المالية في كتيِّب يأمل أن ينشر في الوقت المناسب لانعقاد مؤتمر المتابعة الدولي المعني بتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

### الإجراءات التي اتخذها المجلس

٨- أحاط المجلس علماً بتقرير الأمين العام للأونكتاد عن "الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا" (TD/B/EX(44)/2).

## رابعاً- المسائل التي تتطلب إجراءً من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة

(البند ٣ من جدول الأعمال)

### (أ) جدول أعمال الدورة الأولى للجنة التجارة والتنمية

٩- أقر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الختامية، المعقودة في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨، جدول الأعمال الآتي للدورة الأولى للجنة التجارة والتنمية.

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- تقارير اجتماعات الخبراء

(أ) تقارير اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات[(١)]

(ب) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بقوانين وسياسات المنافسة

(ج) تقارير اجتماعات الخبراء الأحادية السنة[(١)]

٤- القضايا المتصلة بالطاقة من منظور التجارة والتنمية

٥- تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة

٦- مسائل أخرى

٧- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية

### (ب) جدول أعمال الدورة الأولى للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

١٠- أقر مجلس التجارة والتنمية، في نفس الجلسة، جدول الأعمال التالي للدورة الأولى للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

---

(١) ستضاف عناوين اجتماعات الخبراء إلى جدول الأعمال بعد الاتفاق عليها.

٣- تقارير اجتماعات الخبراء

(أ) تقارير اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات[1]

(ب) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

(ج) تقارير اجتماعات الخبراء الأحادية السنة[1]

٤- تهيئة بيئة تفضي إلى بناء القدرات الإنتاجية

٥- تبادل الخبرات: استعراض سياسات الاستثمار، والدروس المستفادة، وأفضل الممارسات

٦- تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة

٧- مسائل أخرى

٨- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية

**(ج) مواضيع لاجتماعات الخبراء**

١١- في الجلسة العامة الختامية نفسها، أقر مجلس التجارة والتنمية المواضيع التالية لاجتماعات الخبراء المتعددة السنوات:

(أ) تيسير النقل والتجارة؛

(ب) سياسات تطوير المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛

(ج) الخدمات والتنمية و التجارة: البعد التنظيمي والمؤسسي؛

(د) السلع الأساسية والتنمية (بناء على ما اتفق عليه في الفقرة ٢٠٨ من اتفاق أكرا)؛

(هـ) الاستثمار من أجل التنمية.

١٢- وأقر المجلس الاختصاصات المقترنة بالمواضيع الثلاثة الأولى (انظر المرافق من الأول إلى الثالث) وأذن للمكتب الموسع باستكمال الاختصاصات المقترنة بالموضوعين الآخرين. كما أذن للمكتب الموسع باستكمال عملية الاختيار وإقرار مواضيع واختصاصات اجتماعات الخبراء الثلاثة المتبقية. وفي هذا السياق، حث المجلس الأمانة على التعاون الوثيق في العمل، عند الاقتضاء، مع الكيانات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة، طبقاً للفقرة ١٨٠ من اتفاق أكرا.

## خامساً– المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

(البند ٤ من جدول الأعمال)

**الجدول الزمني المؤقت لاجتماعات الفترة المتبقية من عام ٢٠٠٨ ولعام ٢٠٠٩**

١٣- أقر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الختامية المعقودة في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨، الجدول الزمني لاجتماعات الفترة المتبقية من عام ٢٠٠٨ والجدول الزمني المؤقت للنصف الأول من عام ٢٠٠٩، كما يرد في الوثيقة TD/B/Inf.212.

## سادساً– تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الرابعة والأربعين

(البند ٦ من جدول الأعمال)

١٤- في نفس الجلسة العامة الختامية، أذن مجلس التجارة والتنمية للمقرر باستكمال التقرير عن دورته التنفيذية.

## المرفق الأول

# اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تيسير النقل والتجارة

### الاختصاصات

**الأهداف**

سيتناول اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، وفقاً للفقرات ١٠٧ و١٦٤-١٦٨ من اتفاق أكرا، قضايا لوجستيات التجارة في البلدان النامية، لا سيما في أقل البلدان نمواً والبلدان ذات الاحتياجات الخاصة طبقاً لاتفاق أكرا. وتشير عبارة "لوجستيات التجارة "هنا إلى جميع الخدمات والإجراءات اللازمة لنقل السلع على امتداد سلاسل الإمدادات العالمية. ويهدف اجتماع الخبراء المتعدد السنوات إلى إجراء نقاشات تتداخل فيها قضايا التجارة والاستثمار والخدمات وجوانب المساعدة التقنية وبناء القدرات، وتتناول كيفية تفاعل هذه القضايا مع تدابير تيسير التجارة والنقل. وتحقيقاً لذلك، سيدعو اجتماع الخبراء المتعدد السنوات مختلف وحدات الأونكتاد إلى الإسهام بخبرتها المحددة في مناقشة مسألة تيسير النقل والتجارة بشكل متسق. وسيكون الهدف النهائي لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات هو تحديد الإجراءات السياساتية على أساس أفضل الممارسات، بما فيها مبادرات الشراكة الخاصة والعامة، لضمان اتخاذ تدابير فعالة في مجال تيسير التجارة، وتأمين خدمات نقل فعالة تدعم وتعزز قدرة البلدان النامية على المنافسة التجارية.

**القضايا المواضيعية**

سيتناول اجتماع الخبراء المتعدد السنوات قضايا تيسير النقل والتجارة بصورة متكاملة وسينظر في المواضيع التالية:

١- التدابير والإجراءات اللازمة لزيادة مساهمة الاستثمار، لا سيما استثمار القطاع الخاص، إلى أقصى حد في تيسير التجارة، مع التركيز بشكل خاص على تأثيره في شبكات النقل الدولية وعلى فعالية خدمات النقل ومساهمتها في تيسير التجارة: استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في اللوجستيات وتيسير التجارة وأمن سلسلة الإمدادات (*جميع الدورات*)؛

٢- أفضل الممارسات اللازمة لعمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لإنشاء البنية الأساسية، ذلك أن عدم كفايتها وسوء حالة صيانتها من أكبر الحواجز التي تعترض النقل والترابط بفعالية. وبالعمل مع أصحاب المصلحة من القطاع الخاص، يمكن لحكومات البلدان النامية جلب رؤوس الأموال للاستثمار في البنى الأساسية والتشجيع على تحسين وتنسيق تخطيط البنى الأساسية (*السنة ٢*)؛

٣- التحديات الناشئة التي تؤثر في تكاليف النقل والترابط: لا سيما تأثير ارتفاع أسعار الوقود والشحن، وتغير المناخ، ومقتضيات أمن سلسلة الإمدادات من أجل الحصول على خدمات نقل دولية مستدامة وفعالة من حيث

التكاليف، خاصة لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة؛ وتحسين البنية الأساسية للمرور العابر والنقل والخدمات المقترنة بذلك في بلدان المرور العابر النامية (*السنة ١، مع متابعة في السنة ٣*)؛

٤- الإطار التنظيمي والقانوني لتيسير النقل والتجارة، إضافة إلى التنفيذ الفعال للقواعد والمعايير المتفق عليها (*السنة ١، مع متابعة في السنة ٣*)؛

٥- مساهمة الأونكتاد في التنفيذ الفعال لتدابير تيسير التجارة في إطار المعونة من أجل التجارة، بما فيها الالتزامات الناشئة عن مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة (*في أقرب مناسبة تكون فيها وجيهة في ضوء التقدم المحرز في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية*)؛

٦- دعم تنفيذ برنامج عمل ألما - آتا، بما في ذلك تحليل الاختناقات بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والحلول الممكنة لتلك المشكلة، بما في ذلك أفضل الممارسات في إنشاء البنى الأساسية للنقل واستعمالها، واعتماد معايير مشتركة، في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية (*السنتان ٢ و٤*).

**النتائج المتوقعة**

إجمالاً، ينبغي لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تيسير النقل والتجارة أن يساعد البلدان النامية على زيادة قدرتها التنافسية التجارية وذلك بخفض تكاليف المعاملات والنقل وتحسين ترابط النقل. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف تدعيم البنية الأساسية للمرور العابر والنقل، وتشجيع تيسير التجارة، وتعزيز الإطار القانوني. وبناء عليه، من المتوقع أن يساهم اجتماع الخبراء في تقديم مقترحات محددة واقتراح حلول عملية لإصلاح وتحسين بنى النقل الأساسية وعملياته، والإجراءات الجمركية وإجراءات الموانئ.

**الشبكات**

سيستفيد اجتماع الخبراء المتعدد السنوات من الشبكات الراسخة في مجال تيسير النقل والمرور العابر والتجارة. وسيعززه إلى حد أكبر. ستجمع الشبكات المشاركين من اجتماعات الخبراء السابقة، بمن فيهم واضعو السياسات وممثلو الصناعات، مثل هيئات الموانئ، ومتعهدي الموانئ والمحطات، وخطوط النقل البحري، ومتعهدي لنقل البري والنقل بالسكك الحديدية، ورابطات وكلاء الشحن، والرابطات الدولية المعنية بالتجارة. ومن المتوقع أن يشارك في هذه الشبكات المنظمات الدولية المختصة، مثل أعضاء الشراكة العالمية لتيسير النقل والتجارة والمنظمات المشار إليها في المرفق دال من جولة الدوحة للتنمية "مجموعة تموز/يوليه".

**المشاركون المستهدفون**

واضعو السياسات والمسؤولون عن اتخاذ القرارات في وزارات التجارة ووزارات النقل وإدارات الجمارك.

**المرفق الثاني**

# اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن سياسات تطوير المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار

## الاختصاصات

### الأهداف

سيسعى اجتماع الخبراء المتعدد السنوات إلى تحديد السياسات وأفضل الممارسات على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم في البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية والبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، وفقاً لاتفاق أكرا، إضافة إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وعلى زيادة قدرتها التنافسية الدولية. وسيشمل ذلك تحديد تدابير الدعم الوطنية والدولية والممارسات السليمة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتدويلها. وسيستعرض اجتماع الخبراء المتعدد السنوات سياسات تعزيز تنظيم المشاريع، بما في ذلك المعرفة والقدرات والمهارات والسلوكيات. كما أنه سيركز على تحسين النظام المؤسسي لتقديم خدمات فعالة لتطوير المؤسسات التجارية. وسيحلل الاجتماع خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تبتكر وتتدوَّل، والسياسات والتدابير الجديرة بتشجيع نمو تلك المؤسسات وروابطها بالشركات المحلية والأجنبية الكبرى (اتفاق أكرا، الفقرتان ١٥٤ و١٥٥).

ويهدف اجتماع الخبراء أيضاً إلى إبراز الدروس المستفادة من تجربة دراسات الحالات الإفرادية الناجحة (وغير الناجحة)، لعرض الطرائق الفعالة لتطبيق أنشطة بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار على عملية التنمية، وبيان الكيفية التي يمكن بها للبلدان أن تستفيد من تلك الدروس لتحسين إنتاجية مؤسساتها وقدرتها على الابتكار والتنافس من خلال نقل التكنولوجيا ونشرها والنهوض بالابتكار، مع مراعاة نتائج استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار التي يجريها الأونكتاد.

### القضايا الرئيسية وخطة العمل

إن تنمية المشاريع، والعلم والتكنولوجيا والابتكار، مواضيع متعددة الجوانب والتخصصات. وسيتناول اجتماع الخبراء المتعدد السنوات أربع مجموعات من القضايا السياساتية المتداخلة:

١- تدابير تشجيع تنظيم المشاريع وإنشاء المؤسسات (بما في ذلك التدابير الوطنية ودون الوطنية)، وذلك من أجل تحقيق ما يلي:

- تنظيم المشاريع قصد وضع رؤية ورسم استراتيجية وإيجاد ثقافة ملائمة لنمو الشركات الصغيرة؛
- تحديد دور المجموعات، والمجمعات الصناعية، للتشجيع على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والنهوض بها؛

- تشجيع شفافية الإطار التنظيمي والإداري وتبسيطه من أجل إنشاء المشاريع.

٢- استعراض السياسات لتعزيز تنظيم المشاريع بين النساء والشباب بالقيام بما يلي:

- إذكاء الوعي وتسخير قدرة الشباب والنساء على الإبداع (مثلاً بمنح جوائز للمرأة في قطاع الأعمال وتنظيم أسبوع للشباب من أصحاب المشاريع)؛

- تمكين الشباب من أن يصبحوا أصحاب مشاريع (مثلاً بتوفير حوافز للتسويق)؛

- تحديد السياسات والمواقف واللوائح التنظيمية التي تعوق تنظيم النساء والشباب للمشاريع، وتحديد سبل التغلب على هذه العوائق.

٣- القدرة التنافسية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واندماجها في سلاسل القيمة العالمية، بما في ذلك القضايا الخاصة بقدرتها على تلبية طلبات الزبائن في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات. وفي إطار هذا الموضوع، ربما أمكن فريق الخبراء النظر في ما يلي:

- الأدوات والاستراتيجيات اللازمة لتشجيع اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الممارسات التجارية الجيدة والمعايير التقنية والإدارية؛

- الدور الذي يمكن أن تؤديه الروابط التجارية مع كبريات الشركات في النهوض بالمسؤولية الاجتماعية للشركات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، لا سيما الشركات المتوسطة الحجم؛

- الاستفادة من الروابط القائمة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومعاهد البحث والتطوير والمؤسسات التقنية والمهنية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وإدماجها في سلاسل القيمة العالمية؛

- النهوج المختلفة لتجميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والطريقة التي يمكن أن تستخدم بها لتعزيز الممارسات التجارية المسؤولة والقدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٤- (أ) كيف يمكن لأنشطة بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، من خلال أمور منها نقل التكنولوجيا، أن تساعد البلدان على تهيئة بيئة قادرة على توليد الثروة والدخل اللازمين للحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي، وماذا يجب على البلدان أن تفعله لمساعدة شركاتها على الابتكار والارتقاء بالمستوى التكنولوجي؟

(ب) كيف يمكن لأنشطة بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، من خلال أمور منها نقل التكنولوجيا، أن تساعد على المضي قدماً بأهداف التنمية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، عبر وسائل منها تحسين الإنتاجية الزراعية، وتوفير المياه الصالحة للشرب والطاقة اللامركزية في المناطق الريفية وغير ذلك من الخدمات، وتضييق الفجوات التكنولوجية، مع التركيز بصفة خاصة على دور النساء والشباب؟

(ج) كيف ينبغي لواضعي السياسات تخصيص الموارد النادرة لتحقيق الأهداف المختلفة المتعلقة ببناء القدرات، وما هي القدرات المحددة التي تمثل الأولويات العليا لأي بلد بعينه في مرحلة بعينها من مراحل التنمية؟ كيف يمكن للتعاون الإنمائي أن يدعم تلك الجهود بفعالية أكبر؟

وفيما يتعلق بخطة العمل، يمكن أن يكون الموضوعان ١ و٤(أ) البندين الرئيسيين في جدول أعمال السنة الأولى، والموضوعان ٢ و٤(ب) في السنة الثانية، والموضوعان ٣ و٤(ج) في السنة الثالثة. وسيجري في الجلسة الأخيرة وضع اللمسات النهائية على نتائج اجتماع الخبراء المتعدد السنوات.

**النتائج المتوقعة**

من المتوقع أن يخلص الخبراء، حسب الاقتضاء، إلى النتائج التالية:

- تبادل الخبرات قصد إرساء أفضل الممارسات، إن أمكن، في مجال تطوير المشاريع والنهوض بتنظيم المشاريع؛
- وضع نقاط مرجعية وأدوات لتقييم الأعمال على الصعيد الوطني؛
- وضع توصيات ومبادئ توجيهية في مجال السياسات بشأن تدابير تشجع الابتكار في تنظيم المشاريع، لا سيما بين النساء والشباب؛
- تحديد مجموعة من الدروس الرئيسية المستفادة من أجل وضع السياسات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار: العناصر الأساسية لبيئة ملائمة للعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ الخيارات السياساتية المتاحة لتعلم التكنولوجيا واللحاق بالركب التكنولوجي في البلدان النامية، مع الإشارة بوجه خاص إلى أقل البلدان نمواً؛ وأفضل الممارسات لتقدير فعالية السياسات الوطنية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛
- تعزيز فهم النهوج العملية الخاصة بإدراج العلم والتكنولوجيا والابتكار في استراتيجيات التنمية والتعاون الإنمائي.

**الخبراء المستهدفون**

سيؤدي الاجتماع دور المنتدى الرائد بشأن تطوير المشاريع وبناء القدرات في ميادين العلم والتكنولوجيا والابتكار. وسيدعى خبراء قُطريون من الوزارات، مثل وزارات التجارة والاستثمار والصناعة والعلم والتكنولوجيا، ومن القطاع الخاص، وسيدعمون مؤسسات من قبيل مراكز أمبريتيك ومجالس العلم والتكنولوجيا.

**المرفق الثالث**

# اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الخدمات والتنمية والتجارة: البعد التنظيمي والمؤسسي

## الاختصاصات

### الأهداف

من الأولويات التي يركز عليها اتفاق أكرا أهمية قطاع الخدمات والإمكانات التي ينطوي عليها لإثمار منافع إنمائية. ويعترف الاتفاق بأن اقتصاد الخدمات هو الحدود الجديدة لازدهار التجارة وزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية، وبأنه عامل حاسم لتقديم الخدمات الأساسية وحصول الجميع عليها في البلدان النامية، خاصة أقل البلدان نمواً. ومن المهم رسم استراتيجيات وطنية وإقليمية وسياسات تكميلية، إضافة إلى وضع أطر تنظيمية ومؤسسات بهدف إنشاء قطاعات خدمات قادرة على المنافسة (اتفاق أكرا، الفقرات ٥٥، و٨٠-٨٢ و٩٤). ويرمي اجتماع الخبراء المتعدد السنوات إلى مساعدة البلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، طبقاً لاتفاق أكرا، فضلاً عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على وضع أطر تنظيمية ومؤسسية وآليات تعاونية لدعم تعزيز قدراتها المحلية في مجال الخدمات وكفاءتها وقدرتها التنافسية والتصديرية (الفقرة ٩٤(ب)).

### القضايا الرئيسية

سيستعرض الخبراء القضايا التالية، مع التركيز بشكل خاص على خدمات البنية الأساسية (مثل الخدمات المالية، ومنها التأمين؛ وخدمات الاتصالات؛ وخدمات النقل) والعلاقات بين الأعمال التجارية والخدمات السياحية:

١- الاتجاهات والسمات البارزة للأطر التنظيمية والمؤسسية للخدمات والتنمية والتجارة (*جميع الدورات*)؛

٢- فعالية وكفاءة الأطر التنظيمية والمؤسسية وتفاعلها مع قدرات الإمداد، والأهداف غير التجارية، بما فيها سياسات حصول الجميع على الخدمات، وتحرير التجارة (السنوات ١ و٢ و٣)؛

٣- تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال إنشاء رأس المال البشري والأطر المؤسسية والتنظيمية، بناء على دراسات حالات إفرادية قطاعية وأسلوبية (بما فيها الأسلوب ٤) واستعراض السياسات (*جميع الدورات*)؛

٤- آليات تعاونية للأطر المؤسسية والتنظيمية، ومنها في القطاعين الخاص والعام وعلى مستويَي العلاقات بين بلدان الجنوب من جهة وبين بلدان الشمال والجنوب من جهة أخرى (السنة ٢)؛

٥- اتفاقات التجارة والأطر التنظيمية والمؤسسية والحواجز التنظيمية التي تعترض الصادرات (*السنتان ٢ و٣*)؛

٦- تقدير أثر العناصر السابقة في التنمية وتحديد الحلول العملية والخيارات وبرامج بناء القدرات والمبادئ التوجيهية أو القوائم المرجعية لأفضل الممارسات لصالح واضعي السياسات وهيئات التنظيم (*السنة ٤*).

وعند استعراض القضايا المشار إليها أعلاه، يجب الشديد على الوضع في أفريقيا وأقل البلدان نمواً.

**النتائج**

إن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، باعتباره محفلاً أو مركزاً للتشبيك المواضيعي أو التقني، سيساهم في إيجاد مجتمع لخبراء من الدرجة الأولى في مجال الخدمات والتنمية والتجارة (بمن فيهم واضعو السياسات والمفاوضون التجاريون وهيئات التنظيم وتحالفات صناعات الخدمات ومؤسسات البحث والمجتمع المدني). وبشكل عام سيساهم الاجتماع في تحقيق ما يلي: (أ) تعزيز الفهم والقاعدة المعرفية على صعيد العالم بخصوص التحليلات الرائدة للسياسات واللوائح والمؤسسات الوطنية والدولية وتبادل أفضل الممارسات واستغلالها في تسخير قطاع الخدمات والخدمات التجارية في التنمية وجنى فوائد العولمة؛ (ب) دعم واضعي السياسات وهيئات التنظيم في مجال تحسين النتائج التنظيمية والمؤسسية وتقليل احتمال حدوث فشل تنظيمي، مع القيام في الوقت ذاته بتحقيق أولويات السياسة على الصعيد المحلي على خير وجه؛ (ج) زيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية والمفاوضات التجارية في مجال الخدمات على الصعيدين العالمي والإقليمي، بما في ذلك بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب؛ (د) بناء توافق الآراء وتيسير التعاون الدولي؛ (هـ) تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، علماً بأن العديد منها يتعلق بالخدمات؛ (و) تحديد المجالات التي تتطلب تعميق البحث والتحليل وإنشاء شبكة تضم المؤسسات البحثية التي تركز على القضايا الخاصة بتطوير الخدمات والتجارة والأطر التنظيمية والمؤسسية ذات الصلة؛ (ز) إصدار البحوث والتحاليل ونشرها، بما في ذلك عبر الشبكة العنكبوتية.

**الجمهور المستهدف**

واضعو السياسات وهيئات التنظيم في مجال الخدمات، والمفاوضون التجاريون، والمؤسسات البحثية، والمجتمع المدني، وتحالفات صناعات الخدمات، والقطاع الخاص.

## المرفق الرابع

## الحضور[٢]

١- حضر الدورة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

الاتحاد الروسي
إسبانيا
إسرائيل
أفغانستان
ألبانيا
ألمانيا
إندونيسيا
أنغولا
إيران (جمهورية - الإسلامية)
إيطاليا
باكستان
البرازيل
بربادوس
البرتغال
بلغاريا
بنغلاديش
بنن
بوركينا فاسو
بوروندي
بولندا
بيلاروس
تايلند
تشاد
تونس
جامايكا
الجمهورية التشيكية
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
جنوب أفريقيا
زامبيا
زمبابوي
السلفادور
سنغافورة
سويسرا
صربيا
الصين
العراق
غابون
غانا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
فنلندا
قطر
كازاخستان
كوبا
كوت ديفوار
الكونغو
لبنان
مالي
ماليزيا
مصر
المكسيك
المملكة العربية السعودية
موريتانيا
موريشيوس
النمسا
نيبال
نيجيريا
هايتي
الهند
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليونان

---

(٢) للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/EX(44)/Inf.1.

٢- وحضر الدورة ممثلان عن الدولتين التاليتين العضوين في الأونكتاد ولكن غير العضوين في مجلس التجارة والتنمية:

كمبوديا

النيجر

٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثَّلة في الدورة:

الاتحاد الأفريقي

جامعة الدول العربية

الجماعة الأوروبية

مصرف التنمية الآسيوي

المنظمة الدولية للفرانكفونية

٤- وكانت الأجهزة أو البرامج أو الهيئات التالية التابعة للأمم المتحدة ممثلة في الدورة:

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مركز التجارة الدولية

٥- وكانت الوكالات المتخصصة أو المنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

صندوق النقد الدولي

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

منظمة التجارة العالمية

٦- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

*الفئة العامة*

الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية

منظمة مهندسو العالم

- - - - -